

كوريا الجنوبية تعيد صياغة دورها في منظومة التجارة العالمية

الجنوبية في قطاعات الإلكترونيات والمركبات الكهربائية والبطاريات. وكانت النتيجة واضحة، إذ انخفض الفائض التجاري السنوي لكوريا الجنوبية مع الصين بشكل كبير من قرابة 100 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 20 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2025. وهكذا، تجد دولة بنت ازدهارها على انفتاح التجارة العالمية نفسها أكثر عرضة لتغير أولويات أهم شريكين لها.

تمثلت استجابة كوريا الجنوبية لهذا التطور في تعميق شراكاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة كبديل، وهو ما تُوج في مطلع عام 2026 باتفاقية تاريخية للتجارة والأمن أعادت تشكيل العلاقات الثنائية بصورة أعمق من أي اتفاق منذ توقيع البلدين اتفاقية التجارة الحرة بينهما في عام 2012. وبموجب الاتفاق، تم تخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الكورية الجنوبية من 25% إلى 15%، ما وفر انفتاحاً ملموساً للمصدرين الكوريين الجنوبيين. وفي المقابل، تعهدت كوريا الجنوبية باستثمار 350 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة، منها 150 مليار دولار أمريكي في صناعة بناء السفن الأمريكية، في أكبر التزام استثماري خارجي في تاريخ البلاد. كما يتيح الاتفاق لكوريا الجنوبية بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، وهي قدرة سعت سيول إلى امتلاكها لسنوات وتعتبرها ضرورية لأمنها على المدى الطويل. ويرسخ هذا الاتفاق مكانة كوريا الجنوبية داخل المنظومة الصناعية والأمنية التي تقودها الولايات المتحدة، في إشارة واضحة إلى خيارها الاستراتيجي في مواجهة الضغوط الصينية. غير أن ذلك لا يأتي دون تكلفة. إذ يقتضي الالتزام الاستثماري البالغ 350 مليار دولار أمريكي توفير رأسمال كبير من اقتصاد يحتاج بدوره إلى موارد لتطوير تقنياته المحلية. وعلى الرغم من الاتفاق، أطلقت الولايات المتحدة في مارس 2026 تحقيقاً تجارياً بشأن ممارسات التصنيع في كوريا الجنوبية، حيث أكد استمرار وجود قضايا تجارية عالقة بين البلدين.

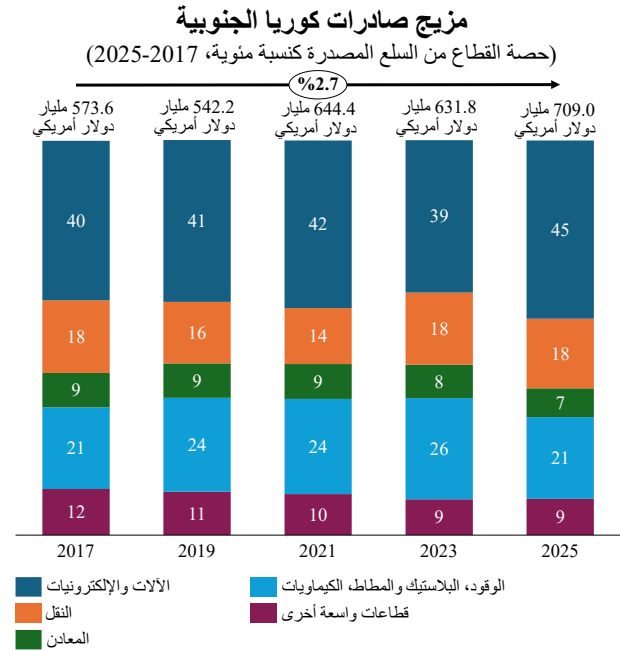
وإلى جانب إعادة ضبط علاقتها مع الولايات المتحدة، تسعى كوريا الجنوبية إلى تنويع نطاق حضورها التجاري على نحو أوسع. وقد بدأت منطقة جنوب شرق آسيا تبرز بوصفها إحدى أهم الأفاق الجديدة. وكانت صادرات كوريا الجنوبية إلى المنطقة قد سجلت بالفعل نمواً سريعاً بنسبة 7.4% في عام 2025، وهي من أعلى المعدلات بين شركائها التجاريين الرئيسيين. وتستهدف كوريا الجنوبية رفع حجم التجارة الثنائية مع فيتنام وحدها إلى 150 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. كما أقامت الشركات الكورية الجنوبية عمليات تصنيع واسعة النطاق في مختلف أنحاء المنطقة، وأصبحت جزءاً راسخاً من سلاسل الإمداد المحلية في قطاعات الإلكترونيات والمركبات والسلع الاستهلاكية. وبالتوازي مع هذا التنويع الجغرافي، طورت كوريا الجنوبية بهدوء قطاعاً تصديرياً

في يونيو 2026، حققت كوريا الجنوبية إنجازاً كان سيبدو مستحيلاً قبل عقد من الزمن، إذ تجاوزت صادراتها الشهرية 100 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 70.9%. وكانت هذه القفزة مدفوعة بأشياء الموصلات ومحركات الأقراص ذات الحالة الصلبة (SSD)، وهي أجهزة سريعة لتخزين بيانات الحاسوب، حيث استحوذت على أكثر من 80% من صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تجاوزت صادرات هذا القطاع وحده نصف إجمالي الصادرات للمرة الأولى في تاريخ البلاد. وكانت الصادرات الإجمالية قد بلغت بالفعل مستوى قياسياً قدره 709.7 مليار دولار أمريكي في عام 2025، محققة أكبر فائض تجاري آنذاك منذ عام 2017. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الطلب على رقائق الذاكرة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي لا تستطيع حالياً سوى كوريا الجنوبية توفيرها على نطاق واسع. وعلى الرغم من هذه الأرقام اللافئة، فإن البيئة التي أتاحت لكوريا الجنوبية تحقيق معجزتها الاقتصادية في مجال التصدير تشهد تحولات متسارعة. فمع استمرار التوجه نحو تراجع العملة، بات انفتاح التجارة العالمية، والعلاقة التكاملية مع الصين، والهيمنة بلا منازع على سوق رقائق الذاكرة، عرضة لتحديات متزايدة. وتجد كوريا الجنوبية نفسها اليوم أمام خيارين استراتيجيين سيرسمان ملامح مستقبلها: إما أن تظل دولة مصدرة تعتمد على حجم صادرات الرقائق وإمكانية الوصول إلى الأسواق، أو أن تتحول إلى قوة رئيسية في منظومة التجارة تسهم من الداخل في تشكيل سلاسل الإمداد العالمية للصناعات الحيوية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. وتشير استجابة البلاد لهذا التحدي إلى أنها تحاول المضي في الخيارين معاً. وفي هذه المقالة، نتناول هذين الخيارين الاستراتيجيين بمزيد من التعمق.

ترتكز نجاحات كوريا الجنوبية في مجال التصدير على مكانتها التي لا تضاهي في صناعة رقائق الذاكرة العالمية، إذ تسيطر شركتا سامسونغ وإلكترونكس وإس كي هابنكس معاً على نحو 73% من السوق العالمية لرقائق الذاكرة عالية السرعة التي تشغل الحواسيب والهواتف الذكية ومراكز البيانات الضخمة الداعمة للذكاء الاصطناعي. ومع تسابق أكبر شركات التكنولوجيا في العالم لإنشاء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، قفز الطلب على الرقائق الكورية الجنوبية بوتيرة لا تستطيع أي دولة أخرى مجاراتها. غير أن الاعتماد الكبير على مصدر واحد لهذا النجاح ينطوي على مخاطر عدة، فصادرات كوريا الجنوبية تعتمد بشكل كبير على فئة واحدة من المنتجات في ظل التقلبات المتزايدة في بيئة التجارة العالمية. كما تجدر الإشارة إلى أن الصين، التي ظلت لعقود أكبر سوق لصادرات كوريا الجنوبية وأكثرها ربحية، لم تعد الشريك التجاري الذي كانت عليه في السابق. فقد سعت السياسات الصناعية الصينية بصورة منهجية إلى تطوير بدائل محلية للمنتجات الكورية

يتسم الأداء التجاري لكوريا الجنوبية في عام 2026، في جوهره، بقدرة لافتة على التكيف. فالأحجام القياسية للصادرات، والريادة التي لا تضاهى في مجال أشباه الموصلات، والشراكة الأمنية التاريخية مع الولايات المتحدة، كلها تعكس مرونة دولة دأبت على تحويل التحديات إلى فرص. كما أن تقليل الاعتماد على الصين، الذي كان يُنظر إليه سابقاً بوصفه مصدر ضعف، يدفع نحو تطوير علاقات تجارية جديدة وأكثر تنوعاً في جنوب شرق آسيا وخارجها. كذلك أسهم ظهور قطاع الصناعات الدفاعية عالمي المستوى في فتح مصدر إيرادات جديد بالكامل لم يكن يتوقعه كثيرون قبل عقد من الزمن. وتدخل كوريا الجنوبية المرحلة المقبلة من التجارة العالمية لا بوصفها طرفاً غير مؤثر تتقاذفه قوى خارجة عن سيطرته، بل باعتبارها مهندساً فاعلاً لشركات وقطاعات صناعية وتحالفات استراتيجية جديدة. وبفضل قدرتها على إنتاج وتصدير أكثر التقنيات الاستراتيجية أهمية للعالم بكميات كبيرة، بالتزامن مع بناء شبكة من الشراكات الأمنية والتجارية التي ستحدد اتجاهات العقد المقبل، باتت كوريا الجنوبية إحدى أكثر القوى التجارية ديناميكية وتأثيراً على الساحة الاقتصادية العالمية.

جديداً وقوياً، هو قطاع الدفاع. فقد استفادت شركات صناعة الأسلحة الكورية الجنوبية من الطلب على منتجات مثل المركبات المدرعة والمدفعية وأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ، محققةً خلال السنوات الأخيرة عشرات المليارات من الدولارات من عائدات التصدير الجديدة. وأصبحت شركات الصناعات الدفاعية الكورية الجنوبية اليوم من أبرز المتنافسين على عدد من العقود الدفاعية الحيوية على مستوى العالم. كما تحظى صناعة بناء السفن الحربية لديها باعتراف دولي متزايد بوصفها واحدة من أكثر الصناعات كفاءةً في العالم. وبدأت هاتان الركيزتان الجديدتان (أي الحضور التجاري المتنامي في جنوب شرق آسيا والنمو السريع لصادرات الصناعات الدفاعية) في إحداث تنويع ملموس في قاعدة الصادرات الكورية الجنوبية بما يتجاوز اعتمادها على أشباه الموصلات، الأمر الذي يحد من المخاطر المحتملة لتركز الصادرات.



إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُحلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقدم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.